المملكة المغربية
Royaume du Maroc
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

كلمة السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان في افتتاح الندوة الدولية حول العدالة الجنائية وحقوق الانسان:

رؤى متقاطعة وتبادل تجارب القانونيين بأمريكا اللاتينية وأوروبا إفريقيا

12-13 ماي 2022

السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
السيد رئيس النيابة العامة.
السيد وسيط المملكة.
السيد رئيس جامعة محمد الخامس.
السيدة الوكيلة العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية.
السيدة ممثلة الرئيس المنتدب للسلطة القضائية.
السيد عميد كلية الحقوق السويسي.
السيدة مديرة المركز الدولي للنهوض بحقوق الإنسان باليونسكو الأرجنتين.
السيد ممثل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.
السادة السفراء، السادة الأساتذة الجامعيين، وممثلي القطاعات الحكومية والخبراء، والمنظمات الدولية الممثلة في المغرب، والطلبة الباحثين.
حضرات السيدات والسادة المحترمين.

أود بداية أن أعبر عن شكري وتقديري لكل المؤسسات والجهات المشرفة على تنظيم هذا اللقاء الدولي الذي يناقش موضوع العدالة الجنائية وحقوق الإنسان، والذي يندرج في صميم انشغالات الفاعل المؤسساتي الحقوقي. ولهذا لم تتردد المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان في تأييد مبادرة تنظيمه، وكذا عدم التردد في التوقيع اليوم على اتفاقية الشراكة المقترحة.

موضوع العدالة الجنائية وحقوق الإنسان من صميم انشغالات المندوبية الوزارية، **أولا**، بسبب القضايا التي تتصدى لها في إطار تفاعلها مع الآليات الدولية لحقوق الانسان، **ثانيا**، بسبب تتبعها للمعطيات القضائية المتولدة عن الأحكام والقرارات القضائية، **ثالثا**، بفعل مواكبة أعمال التشريع من باب إبداء الرأي، **رابعا**، من مدخل توثيق التجربة المعرفية المغربية. هذه هي مداخل علاقتنا بالموضوع. ولإعطاء كل ذلك قيمته التي يستحق على مستوى البحث والتتبع. وانطلاقا من اختصاصات وأدوار المندوبية الوزارية، وفي نطاق الشراكة التي تربطنا بالجامعة وبهذه الكلية فإننا نقترح عليكم سبعة عناصر للتفكير حول الموضوع:

أولا- ستطلق المندوبية الوزارية قريبا حوارا حول مشروع تأسيس المؤتمر العلمي الجامعي حول حقوق الإنسان، كفضاء ثقافي وسيكون مسبوقا بتعقيبات مكتوبة حول ورقة أعدت حول الموضوع ومن المنتظر عقده قبل 15 يوليوز 2022. نقترح عليكم التفكير في صيغة منتظمة لمواكبة موضوع العدالة الجنائية وحقوق الإنسان.

ثانيا– تنكب المندوبية الوزارية حاليا، على إعداد وجهة نظرها بشأن مشروع مراجعة قانون المسطرة الجنائية. نقترح عليكم بعد انطلاق التداول الرسمي، أن ننظم حلقة دراسية حول الموضوع.

ثالثا– كما نقترح عليكم علاقة بالاقتراح السالف الذكر، وبعد مصادقة البرلمان على قانون المسطرة الجنائية، أن ننجز عملا بحثيا يكون بمثابة مذكرة تفسيرية لما استقرت عليه عملية التشريع.

رابعا– تشتغل المندوبية الوزارية على إعداد كتاب مرجعي حول الاجتهاد القضائي في مجال حقوق الانسان، وللمادة الجنائية نصيب وافر ضمنه، وسيكون جاهزا في شهر دجنبر المقبل، نقترح عليكم تقديمه بفضاء هذه الكلية بمناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

خامسا– نقترح أيضا، في سياق مواكبة الاستحقاقات الدولية لبلادنا، وبالخصوص تلك المرتبطة بتقديم ومناقشة التقرير الوطني الأولي حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، أن ننظم، بالتعاون معكم مع بداية الدخول الجامعي المقبل، حلقة دراسية حول منجز العدالة الانتقالية في بلادنا والعلاقة مع راهن العدالة الجنائية في ضوء الانشغالات التي حكمت هيئة الإنصاف والمصالحة.

سادسا– أنهت المندوبية الوزارية في إطار التنسيق التام مع السيد وزير العدل، مشروع تحيين وتجويد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومساهمة في التأصيل المعرفي لتدابير الخطة في ما يتعلق بالسياسة الجنائية وضمنها العدالة الجنائية وحقوق الإنسان، نقترح عليكم إعداد عمل بحثي مشترك يتوخى وضع شبكة تخص مؤشرات تتبع التنفيذ.

سابعا– وحتى تساهم المندوبية معنويا وأخلاقيا وثقافيا في العمل الهام الذي تقدمه الدراسات العليا الجامعية المرتبطة بمجال حقوق الانسان، فإنني أتوجه إلى الطلبة الباحثين الذين يرهنون مشوارهم الدراسي بمستقبل مهني يرتبط بحقوق الانسان، ولهم قناعة راسخة باختيار الاشتغال في هذا الميدان، ويتوفرون على قدرات تواصلية باللغة الأم ولغة ثانية أجنبية، لأؤكد لهن ولهم أن المندوبية الوزارية مستعدة من الغد لاستقبالهم بفضاءاتها وبنياتها الإدارية لتمكينهم من إجراء تدريب معمق، ولإشراكهم في الديناميات المتوقع انطلاقها عن المؤتمر العلمي الجامعي، وكذا برامج انتاج الوثائق والقيام بالتداريب على صعيد الجهات، لفائدة عديد الشركاء، فضلا عن حاجيات ضاغطة على مستوى البحث، كما سيكون ذلك موصولا بالإمكانات المتاحة بالنسبة لمتطلبات المشاركة في الاستحقاقات الدولية.

ويلزم التذكير ختاما بأنه كان للجامعة وبفضل أطر عليا، من الرجال والنساء أعضاء هيئة التدريس، دور وتاريخ في تجويد الثقافة الحقوقية ودعم مساراتها وما تحقق في بلادنا من مكتسبات تشهد على مكانتها في محيط إقليمي وفي مناطق أخرى من العالم مطبوعة بالانتهاكات الجسيمة والجرائم ضد الإنسانية وانهيار كيانات ودول.

ستجدون في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، مؤسسة تطرق باستمرار أبوابكم من أجل البحث والتأصيل في نطاق الشراكة والتعاون. شكرا جزيلا على حسن انتباهكم، مع متمنياتي الصادقة لأشغال هذا اللقاء بالنجاح والتوفيق.